«عيدنا في البحرين.. أجمل»

البحرينيون يعيدون حساباتهم للسفر في العيد

خبراء: قطاع السفر والسياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية مرونة على مستوى العالم

تقرير: علي عبدالخالق

أكد خبراء في قطاع السفر والسياحة أن الإقبال على السفر خلال فترة العيد شهد تراجعًا ملحوظًا، في ظل الأوضاع التي تشهدها المنطقة، معتبرين أن ذلك أمر طبيعي نتيجة إغلاق المجالات الجوية في عدد من الدول وما ترتب عليه من اضطرابات في حركة الطيران، الأمر الذي دفع العديد من المسافرين إلى إعادة النظر في خططهم.

وأضافوا أن القطاع لا يزال يشهد حركة محدودة من قبل بعض الراغبين في السفر، سواء عبر المنافذ البرية أو من خلال مطارات بديلة في المنطقة، مؤكدين في الوقت ذاته أن قطاع السياحة يتمتع بمرونة عالية وقدرة على التكيف مع الأزمات، كما حدث خلال جائحة كوفيد19-، مشيرين إلى أن غالبية البحرينيين يفضلون هذا العام قضاء إجازة العيد داخل المملكة وبين عائلاتهم.

○ حسين عادل.

○ علي المغلق.

○ غلوريا غيفارا.

المجلس العالمي للسفر والسياحة يقدر خسارة المنطقة بـ 600 مليون دولار يوميا من إنفاق الزوار

الحوادث المرتبطة بالأمن غالبا ما تشهد أسرع فترات تعاف سياحي.. وأحيانًا خلال شهرين فقط

وفي هذا السياق، أكد خبير السفر والسياحة حسين عادل عبدالله أن الإقبال على السفر خلال فترة العيد شهد تراجعًا ملحوظًا في ظل الأوضاع التي تشهدها المنطقة، معتبرًا ذلك أمرًا طبيعيًا في ظل إغلاق المجالات الجوية في عدد من الدول وما يرافقه من اضطرابات في حركة الطيران.

وأوضح أن هذه الظروف دفعت شريحة من المسافرين إلى إعادة ترتيب خططهم، لافتًا إلى أن البعض لا يزال يفضل السفر، سواء عبر المنافذ البرية أو من خلال مطارات بديلة في المنطقة تواصل تشغيل رحلاتها بشكل جزئي.

وأشار حسين عادل عبدالله إلى أن قطاع السياحة يُعد من أكثر القطاعات مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، مستشهدًا بما شهده العالم خلال جائحة كوفيد19-، حيث تمكن القطاع من التعافي تدريجيًا والعودة إلى نشاطه خلال فترة زمنية قياسية.

وبيّن أن المؤشرات الحالية تظهر توجهًا واضحًا لدى شريحة كبيرة من البحرينيين هذا العام نحو قضاء إجازة العيد داخل المملكة، مفضلين الحضور مع عائلاتهم في ظل الظروف الإقليمية الراهنة.

في حين، قدّر المجلس العالمي للسفر والسياحة أن التصعيد المتواصل في الصراع مع إيران بدأ بالفعل يؤثر في قطاع السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط، بما لا يقل عن 600 مليون دولار أمريكي يوميًا من إنفاق الزوار الدوليين، في ظل تأثر الطلب نتيجة اضطرابات حركة الطيران وتراجع ثقة المسافرين وضعف الترابط الإقليمي.

وأكد المجلس في تقرير نشره اطلعت عليه «أخبار الخليج»، أن منطقة الشرق الأوسط تلعب دورًا حيويًا في حركة السفر العالمية، حيث تمثل نحو 5% من إجمالي أعداد السياح الدوليين، و14% من حركة الترانزيت الجوي عالميًا. وأي اضطراب في المنطقة ينعكس على الطلب عالميًا، ما يؤثر في المطارات والرحلات الجوية والفنادق وشركات تأجير السيارات وخطوط الرحلات البحرية.

وأشار التقرير إلى أن مراكز الطيران الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك دبي وأبوظبي والدوحة والبحرين، والتي تعالج مجتمعة في الظروف الطبيعية نحو 526 ألف مسافر يوميًا، شهدت عمليات إغلاق واضطرابات تشغيلية مع تصاعد الصراع، الأمر الذي أثّر بشكل كبير في الترابط الإقليمي والعالمي.

ويستند تحليل المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى توقعاته لما قبل اندلاع الصراع لعام 2026 في الشرق الأوسط، والتي كانت تشير إلى إنفاق يصل إلى 207 مليارات دولار أمريكي من قبل الزوار الدوليين في المنطقة خلال العام الحالي. وبالتالي، فإن أي اضطراب في تدفقات السفر يترجم سريعًا إلى تأثير اقتصادي كبير في منظومة السياحة.

ورغم التحديات الحالية، يؤكد المجلس أن قطاع السفر والسياحة يُعد من أكثر القطاعات الاقتصادية مرونة على مستوى العالم.

وتُظهر أبحاث المجلس حول الأزمات السابقة أن الطلب السياحي عقب الحوادث المرتبطة بالأمن يمكن أن يتعافى، في حال اتخاذ الإجراءات المناسبة، خلال فترة قد لا تتجاوز شهرين، عندما تتحرك الحكومات والقطاع بسرعة لاستعادة ثقة المسافرين.

وقالت غلوريا غيفارا، رئيسة المجلس والرئيسة التنفيذية: «يُعد قطاع السفر والسياحة الأكثر مرونة بين القطاعات. إن تأثير إنفاق الزوار الدوليين في الشرق الأوسط كبير، ويبلغ في المتوسط نحو 600 مليون دولار يوميًا، إلا أن التاريخ يثبت قدرة هذا القطاع على التعافي بسرعة، خاصة عندما تدعم الحكومات المسافرين من خلال توفير الإقامة الفندقية أو تسهيل عمليات الإعادة إلى أوطانهم. وتُظهر تحليلاتنا للأزمات السابقة أن الحوادث المرتبطة بالأمن غالبًا ما تشهد أسرع فترات تعاف سياحي، وفي بعض الحالات خلال شهرين فقط، عندما تتعاون الحكومات والقطاع لاستعادة ثقة المسافرين. ويثني المجلس على الجهود التي بذلتها الحكومات في الأيام الأخيرة لدعم التعافي».

وأضافت: «إن التواصل الواضح، والتنسيق القوي بين القطاعين العام والخاص، والإجراءات التي تعزز السلامة والاستقرار، تعد عوامل أساسية لإعادة بناء ثقة المسافرين ودعم تعافي القطاع».

ويواصل المجلس العالمي للسفر والسياحة، الذي يمثل القطاع الخاص، متابعة تطورات الأوضاع من كثب نيابةً عن أعضائه، كما يحافظ على تواصل مستمر مع الحكومات وقادة القطاع لضمان سلامة المسافرين وتعزيز مرونة قطاع السفر والسياحة العالمي.

من جانبه، قال علي المغلق، المدير العام لمكتب فيتوريا للسفر والسياحة: «إنه في ظل الظروف الراهنة والمتغيرات التي أدت إلى إغلاق مطار البحرين مؤقتًا، يتجه عدد من المسافرين إلى خيار السفر عبر مطار الملك فهد الدولي في الدمام، والذي أثبت كفاءته في استقبال المسافرين، مع تسجيل زيادة في الطلب على السفر من خلاله خلال الفترة الحالية». وأشار إلى أن هناك في الوقت ذاته حالة من الحذر لدى المواطنين فيما يتعلق بالحجز والسفر عبر مطار الدمام، مع حرصهم على اختيار سياسات حجز مرنة تتيح لهم التعديل أو الإلغاء وفق المستجدات. وأكد المغلق أن مكتب فيتوريا للسفر يلتزم بشكل كامل بتوجيه عملائه نحو أفضل المسارات المتاحة، مع توفير الدعم اللوجستي اللازم لضمان انتقالهم بسلاسة عبر جسر الملك فهد، ووصولهم إلى منصات إنهاء إجراءات السفر في الوقت المناسب.

وول ستريت أمام منعطف تاريخي.. ما القصة؟

إلغاء إلزامية التقارير ربع السنوية للشركات المدرجة

تدرس هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية – في خطوة قد تعيد رسم قواعد اللعبة داخل وول ستريت– التخلي عن أحد أكثر أعمدة الإفصاح المالي رسوخاً، عبر إلغاء إلزامية التقارير ربع السنوية للشركات المدرجة.

يفتح المقترح، الذي يعيد إحياء طرح سابق للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الباب أمام تحول نحو نموذج إفصاح نصف سنوي، في مسعى لتخفيف الأعباء التنظيمية وتعزيز كفاءة الإدارة.

يعكس هذا التوجه تحولاً محتملاً في فلسفة العلاقة بين الشركات والأسواق، حيث تسعى الجهات التنظيمية إلى كبح ما يُعرف بـ«ضغوط الأرباح الفصلية» التي طالما دفعت الشركات إلى تفضيل النتائج قصيرة الأجل على حساب الاستثمار طويل المدى، بحسب محللين.

وبين مؤيد يرى فيها مدخلاً لتعزيز الاستقرار وتوجيه البوصلة نحو الأساسيات، ومعارض يحذر من تآكل الشفافية واتساع فجوات عدم اليقين، تقف الأسواق أمام مفترق طرق.

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال يوم الاثنين أن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية تدرس إلغاء شرط تقديم التقارير ربع السنوية للشركات المدرجة في البورصة.

وفقاً للصحيفة، فإن الهيئة تُعدّ مقترحاً يمنح الشركات خيار تقديم تقارير الأرباح مرتين سنوياً.

كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد طرح هذه الخطة في الأصل في سبتمبر الماضي. وقال حينها إن مثل هذه الخطوة ستتيح للشركات توفير المال والتركيز على الإدارة بدلاً من إعداد البيانات للمستثمرين.

يقول كبير محللي الأسواق المالية في شركة FXPro، ميشال صليبي، لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية»: «توجه هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية نحو عدم إلزام الشركات بتقديم تقارير أرباح فصلية يمثل تحولاً هيكلياً مهماً في طريقة تفاعل الأسواق مع المعلومات، وسيترك تداعيات عميقة على سلوك الشركات والمستثمرين.

الفكرة الأساسية لهذا المقترح تتمثل في تقليل ما يُعرف بضغوط النتائج الفصلية، والتي تدفع الشركات في كثير من الأحيان إلى التركيز على تحقيق أهداف قصيرة الأجل، على حساب الاستثمارات طويلة المدى مثل التوسع والابتكار، وهو ما يزيد من حساسية الأسواق لأي مفاجآت آنية.

ويشير إلى أن هناك عدداً من الإيجابيات المحتملة، أبرزها: تعزيز الرؤية طويلة الأجل لدى الشركات، حيث تتحرر من ضغط تحقيق نتائج كل ثلاثة أشهر، ما يدعم التوجه نحو الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية ويحسن جودة القرارات.

كما أن التقلبات قصيرة المدى قد تتراجع، نظراً لأن نتائج الأرباح الفصلية تعد من أبرز المحركات الحادة للأسواق، وبالتالي فإن تقليل وتيرة التقارير قد يحد من التذبذبات اللحظية للأسهم.

جودة الإفصاح قد تتحسن أيضاً، عبر تقديم تقارير أقل تكراراً لكنها أكثر عمقاً وشمولاً.

في المقابل، يحذر صليبي من عدد من السلبيات والمخاطر، على رأسها: انخفاض مستوى الشفافية، حيث سيحصل المستثمرون على معلومات بوتيرة أقل، ما قد يزيد من حالة عدم اليقين ويرفع علاوة المخاطر، خاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة.

احتمال تراجع كفاءة التسعير في الأسواق نتيجة انخفاض تدفق المعلومات المنتظم، ما قد يؤدي إلى فجوات سعرية أكبر عند صدور النتائج.

كما أن إطالة فترات الإفصاح قد تفتح المجال أمام زيادة مخاطر التلاعب أو إدارة الأرباح، وهو ما قد يؤدي إلى مفاجآت سلبية أكبر بدلاً من تصحيحات تدريجية، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على استقرار الأسواق.

وفيما يتعلق بتأثير القرار في أسواق الأسهم، يوضح أن المدى القصير قد يشهد انخفاضاً في المحفزات التي تحرك التداول، ما قد يؤدي إلى تراجع السيولة في بعض الفترات. أما على المدى الطويل، فقد يتحول التركيز نحو تقييمات قائمة على أساسيات الشركات بدلاً من النتائج الفصلية، ما يصب في مصلحة المستثمرين طويلي الأجل، بينما قد يخسر المستثمرون قصيرو الأجل بعض الفرص المرتبطة بتقلبات الأرباح.

وعن تأثير ذلك في القطاعات المختلفة، يشير صليبي إلى أن قطاع التكنولوجيا قد يكون من أبرز المستفيدين، نظراً لاعتماده على استثمارات طويلة الأجل تحتاج إلى وقت لتحقيق النمو، في حين قد تواجه القطاعات الدورية، مثل الصناعة والطاقة، قدراً أكبر من الضبابية في ظل انخفاض وتيرة الإفصاح.

في السياق، ينقل التقرير لـ «بيزنس إنسايدر» عن محللين تقييماتهم لتلك الخطوة المحتملة، على النحو التالي: داني موسى، من شركة Moses Ven-tures، يقول إن تقليل التقارير يعزز الشفافية نظرياً لكنه يثير مخاوف من استغلال ضعف الرقابة، متوقعاً اعتماداً أكبر على الأبحاث مع صعود الذكاء الاصطناعي.

غريغ هالتر، مستشار استثماري في كارنيجي، يقول إن تقليل وتيرة التقارير يخفض التكاليف ويحرر الإدارة للتركيز على الأعمال، وقد يحد من تقلبات الأسواق المرتبطة بالأرباح الفصلية.

ميليسا أوتو، من إس آند بي غلوبال تقول إن التحول للتقارير نصف السنوية يقلل الشفافية لكنه يدعم التركيز طويل الأجل وقد يخفف التقلبات.

بريت كينويل، من eToro يقول إن الخطوة إيجابية للاستثمار طويل الأجل في الشركات القوية، لكنها تزيد المخاطر وتضعف الشفافية في الأسهم المضاربية.

يقول خبير أسواق المال، محمد سعيد، لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية»: «هذا التوجه يمثل تحولاً هيكلياً عميقاً في فلسفة الإفصاح داخل الأسواق المالية، حيث تسعى الهيئة إلى إعادة صياغة نظام استمر لأكثر من خمسين عاماً، من خلال مقترح يجعل التقارير ربع السنوية اختيارية بدلاً من كونها إلزامية.

الهدف من هذا التوجه هو تقليل الأعباء التنظيمية على الشركات، عبر الاكتفاء بالإفصاح مرتين سنوياً بدلاً من تقديم الإفصاحات كل 90 يوماً، وهو ما يعكس رؤية سياسية واقتصادية تعتبر أن الضغوط الحالية أصبحت تعيق النمو وتحدّ من شهية الشركات للطرح والإدراج في البورصات.

هذا النموذج ليس جديداً بالكامل، إذ سبق أن تبنته أسواق متقدمة مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأستراليا، حيث اعتمدت نظام الإفصاح نصف السنوي دون أن تتأثر كفاءة أسواقها، بل ساهم ذلك في منح الشركات مرونة أكبر في إدارة أعمالها.

ويشير إلى أن الجانب الإيجابي لهذا التحول يتمثل في تحرير الإدارات التنفيذية من ضغوط النتائج قصيرة الأجل، ما يسمح لها بالتركيز على الاستراتيجيات طويلة المدى، مثل الاستثمار في البحث والتطوير والتوسع المستدام، بدلاً من السعي إلى تحقيق نتائج ربع سنوية قد تؤثر سلبًا على القرارات التشغيلية. كما يلفت إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ستكون الأكثر استفادة، نتيجة خفض تكاليف الامتثال والمراجعة، وهو ما قد يشجع المزيد من الشركات الناشئة على دخول الأسواق المالية.

وفي المقابل، يحذر سعيد من أن تقليل وتيرة الإفصاح قد يؤدي إلى تراجع مستوى الشفافية الزمنية، وخلق فجوات معلوماتية قد تمتد إلى ستة أشهر، وهو ما يزيد من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، ويفتح المجال لاحتمالات استغلال المعلومات الداخلية. كما أشار إلى أن ذلك قد يرفع تكلفة رأس المال، في ظل مطالبة المستثمرين بعلاوة مخاطر أعلى لتعويض نقص البيانات الدورية.

ويؤكد أن الأسواق قد تشهد أيضًا تقلبات أكثر حدة عند صدور النتائج نصف السنوية، نظرًا لتراكم المعلومات والأحداث خلال فترة أطول، مما يجعل عملية تقييم الأصول أكثر تعقيدًا.

ويعتقد بأن التغيير لن يكون فوريًا، إذ يُتوقع أن تستمر الشركات الكبرى في الإفصاح الربع سنوي بشكل طوعي للحفاظ على ثقة المستثمرين، بينما قد يظهر نموذج هجين يعتمد على تقارير نصف سنوية مدعومة بإفصاحات فورية عند حدوث أحداث جوهرية. ويشير إلى أن المحصلة النهائية لهذا التوجه تعكس سعي السوق الأمريكية لتحقيق توازن بين تخفيف القيود التنظيمية وتعزيز حماية المستثمرين، في بيئة اقتصادية تتطلب مرونة وسرعة في اتخاذ القرار، وهو ما قد يدفع العديد من الأسواق الناشئة إلى إعادة النظر في أطرها التنظيمية لجذب الاستثمارات خلال الفترة المقبلة.